

أصول

إعداد وصياغة مذكرات الدفاع
وصحف الطعن بالنقض في القضايا الجنائية

ونماذج

مزودة بالأسانيد القانونية والقضائية والفقهية

الطبعة الثانية
2013

الدكتور
كمال عبد الواحد الجوهري

استاذ القانون ومستشار قانوني بدولة الكويت
والمحامي لدى محكمة النقض

الصفحة	الموضوع
5	الإهداء
9	المقدمة
	القسم الأول
	الباب الأول
	العمليات التي يجريها محامي المتهم للوقوف على حقيقة موقفه من حيث البراءة أو الإدانة
21	الفصل الأول: كيفية تحديد الأسباب التي يؤسس عليها المحامي طلب براءة المتهم مما هو منسوب إليه
25	المبحث الأول: التمييز بين الواقعة المادية والواقعة النموذجية
29	المبحث الثاني: المطابقة بين الواقعة المادية والواقعة النموذجية الموضوعية
33	المبحث الثالث: المطابقة بين الواقعة المادية والواقعة النموذجية الإجرائية
39	الفصل الثاني: بيان الأسباب التي يؤسس عليها الاقتناع القضائي ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه
47	المبحث الأول: أحوال براءة المتهم على سند من أن الواقعة المسندة إليه غير مجرمة
51	تطبيقات من أحكام محكمة النقض
57	المبحث الثاني: أحوال براءة المتهم على سند من انتفاء ركن من أركان الجريمة المسندة إليه أو انتفاء عنصر أو شرط في أحد أركانها
67	

الصفحة	الموضوع
68	المطلب الأول: الشروط أو الضوابط الإضافية في النموذج القانوني لبعض الجرائم في مجال الفعل.....
80	المطلب الثاني : العناصر والشروط والضوابط الإضافية لبعض الجرائم في مجال الركن المعنوي.....
81	المطلب الثالث : العناصر والشروط والضوابط الإضافية لبعض الجرائم في مجال المحل القانوني للجريمة.....
82	المطلب الرابع : الصفات التي قد يشترط النموذج القانوني توافرها في الجاني أو الفاعل.....
84	المطلب الخامس : تطبيقات من أحكام محكمة النقض
96	المبحث الثالث : تأسيس الاقتناع القضائي ببراءة المتهم على سند من توافر سبب من أسباب الإباحة.....
98	تطبيقات من أحكام محكمة النقض.....
105	المبحث الرابع : تأسيس الاقتناع القضائي ببراءة المتهم على سند من توافر مانع من موانع المسؤولية أو سبب للإعفاء من العقاب ...
107	المطلب الأول: تأسيس الاقتناع القضائي ببراءة المتهم على سند من توافر مانع من موانع العقاب.....
112	المطلب الثاني: تأسيس الاقتناع القضائي ببراءة المتهم على سند من توافر مانع مسئولية.....
119	المبحث الخامس: تأسيس الاقتناع القضائي ببراءة المتهم على سند من انقضاء الدعوى الجنائية.....
120	المطلب الأول: أسباب انقضاء الدعوى الجنائية.....
120	الفرع الأول: الأسباب العامة لانقضاء الدعوى الجنائية.....
127	الفرع الثاني: الأسباب الخاصة لانقضاء الدعوى الجنائية.....

الصفحة	الموضوع
127	الفصل الأول: التنازل عن الشكوى أو الطلب كسبب لانقضاء الدعوى الجنائية.....
130	الفصل الثاني: قواعد التصالح في الأحكام الجنائية وفقاً لأحكام المادة 18 مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية.....
130	المادة 18 مكرر باعتبارها نصاً عاماً أورد القواعد العامة للتصالح في القضايا الجنائية.....
133	القواعد والشروط الخاصة بالتصالح وفق ما ورد في المادة 18 مكرر من قانون الإجراءات الجنائية.....
137	المطلب الثاني: تطبيقات متنوعة من أحكام النقض في مجال انقضاء الدعوى الجنائية.....
149	المبحث السادس: تأسيس الاقتناع القضائي ببراءة المتهم على سند من عدم مشروعية دليل الإثبات أو بطلان الإجراءات التي أسفرت عن الدليل.....
الباب الثاني	
167	كيفية إعداد وصياغة مذكرات الدفاع وصحف الطعن بالنقض
171	الفصل الأول: قراءة وفحص ملف القضية وتحديد الوقائع المنتجة والدفاع والدفع والطلبات.....
172	المبحث الأول: ضرورة قراءة وقائع القضية قراءة جيدة وتحديد الوقائع المنتجة فيها سواء أكانت الوقائع متعلقة بأركان الجريمة أو تلك المتعلقة بأدلة الإثبات.....
175	المبحث الثاني: ضرورة الوقوف على مواطن الضعف في القضية وما يجب أن يستغله المحامي في دفاعه للحصول على براءة المتهم أو معاملته بمنتهى الرأفة ، وذلك بحسب طبيعة ما يتبينه المحامي من ملف القضية.....

الصفحة	الموضوع
175	المطلب الأول: القواعد العامة في تحديد مواطن الضعف في القضية وكيفية استغلال عناصرها في الحصول على حكم بالبراءة أو معاملة المتهم بمنتهى الرأفة.....
177	المطلب الثاني: القواعد الخاصة بفحص الجرائم ومدى قانونية شرعية أدلة الإثبات في الدعوى واستظهار عيوب الحكم الصادر فيها لتحضير صحيفة الطعن فيه أمام المحكمة المختصة سواء أكانت محكمة الاستئناف أو محكمة النقض.....
178	الفرع الأول: القواعد الخاصة بفحص بعض الجرائم لبيان أركانها وعناصرها وشروطها وبعض المسائل القانونية المفيدة في إعداد وتحضير الدفاع والدفع القانونية.....
178	أولاً: القواعد الخاصة بفحص بعض الجرائم لبيان أركانها وعناصرها وشروطها القانونية.....
178	[1] جريمة القتل العمد.....
178	[2] جريمة تزوير المحررات واستعمالها.....
180	[3] جريمة الضرب الذي يفضي إلى الموت.....
182	[4] جريمة خيانة الأمانة وأوجه الخلاف بين كل من جريمة خيانة الأمانة وجريمة السرقة وجريمة النصب.....
183	ثانياً: بعض المسائل القانونية المفيدة في إعداد وتحضير الدفاع والدفع القانونية.....
183	المسألة الأولى: القواعد العامة التي يخضع لها فعل الاختلاس باعتباره السلوك أو الفعل المادي في كثير من الجرائم.....
188	الصلة بين الاختلاس والحيازة في مجال بيان الوصف القانوني للجريمة التي تقع من الجاني الحائز.....

الصفحة	الموضوع
188	العلاقة بين كل من التسليم والحيازة وجرائم السرقة وخيانة الأمانة وجناية الاختلاس والنصب.....
189	أهمية الحيازة في القانون الجنائي.....
190	المسألة الثانية : القصد الجنائي باعتباره الركن المعنوي في الجرائم العمدية.....
190	[1] ماهية القصد الجنائي.....
190	[2] الوقائع التي يجب العلم بها حتى يتحقق توافر القصد الجنائي لدى المتهم.....
190	[3] الغلط أو الجهل بقانون خلاف قانون العقوبات يأخذ حكم الغلط الجوهري في الوقائع وينفي القصد الجنائي لأنه ينفي عنصر العلم.....
191	المسألة الثالثة : الخطأ غير العمدى باعتباره الركن المعنوي في الجرائم غير العمدية أو جرائم الإهمال بوجه عام.....
192	[1] ماهية الخطأ.....
193	[2] تأصيل صور الخطأ المتعددة.....
193	[3] أثر خطأ المجني عليه في مسؤولية الجاني.....
194	[4] الخطأ لا يفترض ، ولكن يجب إثباته في حق الجاني.....
194	[5] خطأ المجني عليه يقطع رابطة السببية بين سلوك الجاني والنتيجة سواء أكانت القتل أو الإصابة الخطأ متى استغرقت خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة.....
195	[6] السرعة وحدها لا تصلح أساساً للمساءلة في جرمي القتل والإصابة الخطأ.....
195	[7] مبدأ الثقة في التزام الغير للعناية الواجبة.....

الصفحة	الموضوع
196	المسألة الرابعة : أسباب وأوجه الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية المعيبة
196	السبب الأول : مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله
196	- المقصود بمخالفة القانون
197	- الحالات التي تدرج تحت هذا السبب وتعتبر أوجهاً للطعن في الحكم بالنقض
198	السبب الثاني : بطلان الحكم
198	- المقصود بهذا السبب
198	- من الأوجه التي يمكن الاستناد إليها تأسيساً على هذا السبب
200	من أسباب الطعن بالنقض في الحكم الجنائي المعيب انعدام التسبب أو قصوره
200	السبب الثالث : بطلان الإجراءات الذي أثر في الحكم
200	المقصود بهذا السبب
201	أوجه وحالات البطلان المتصلة بهذا السبب من أسباب الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية المعيبة
201	[1] في مرحلتي الاستدلال والتحقيق الابتدائي
201	[2] في مرحلة المحاكمة
203	الفرع الثاني: أدلة وإجراءات الإثبات من حيث قانونيتها وشرعيتها
203	[1] إجراءات جمع الأدلة سواء أكانت من إجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائي
203	[2] إجراءات إقامة الدعوى الجنائية وإجراءات ورقة التكاليف بالحضور أمام المحكمة
204	

الصفحة	الموضوع
204	[3] إجراءات المحاكمة..... الفرع الثالث: العيوب التي قد تشوب الحكم الجنائي الصادر بالإدانة واستخلاص أوجه الطعن فيه وتحضير أسباب الطعن سواء بالاستئناف أو بالنقض.....
205	شروط وإجراءات أدلة الإثبات في الدعوى.....
205	[1] أن يكون الدليل الذي عول عليه الحكم المطعون فيه في إدانة المتهم له مأخذ صحيح من الأوراق.....
205	[2] أن تكون الأدلة التي عول عليها الحكم وليدة إجراءات صحيحة.....
206	[3] أن يكون الحكم المطعون فيه قد ذكر مؤدى الأدلة التي استند إليها في قضائه.....
206	[4] يلزم أن تكون الأدلة التي عول عليها الحكم في قضائه تصلح لأن تكون عناصر إثبات أو نفي سائغة.....
207	[5] ألا يشوب الأسباب التي يوردها الحكم المطعون فيه إجمال أو إيهام وما إليهما.....
207	[6] يجب ألا يقع الحكم في التناقض أو التخاذل وما إليهما.....
208	الفصل الثاني : إعداد وتحضير المادة العلمية القانونية والقضائية والفقهية التي تصاغ منها وتتضمنها المذكرة.....
213	نماذج تطبيقية لتوضيح ما يجب أن يفعله المحامي في هذه المرحلة من مراحل إعداد مذكرة الدفاع.....
215	القضية الأولى (نموذج رقم 1).....
215	القضية الثانية (نموذج رقم 2).....
216	القضية الثالثة (نموذج رقم 3).....

الصفحة	الموضوع
217	القضية الرابعة (نموذج رقم 4)
217	القضية الخامسة (نموذج رقم 5)
218	القضية السادسة (نموذج رقم 6)
218	القضية السابعة (نموذج رقم 7)
	الفصل الثالث : صياغة المذكرة في شكلها ومضمونها النهائي
223	الذي تقدم به إلى المحكمة.....
	☞ نماذج تطبيقية لتوضيح ما يجب أن يفعله المحامي في هذه المرحلة.....
224	القضية الأولى (نموذج رقم 1)
225	القضية الثانية (نموذج رقم 2)
226	القضية الثالثة (نموذج رقم 3)
	الباب الثالث
	دور المحامي في تكوين وترسيخ عقيدة القاضي الجنائي
	في استعمال منتهى الرأفة مع المتهم
231	☞ الاستعانة بأحكام المادتين 17 ، 55 من قانون العقوبات.....
231	☞ ضوابط إرشادية في تأسيس عقيدة القاضي الجنائي بمعاملة المتهم بمنتهى الرأفة.....
233	☞ نظرية الشريعة الإسلامية في معاملة المجرم.....
237	الفصل الأول : الضوابط الموضوعية لاستعمال الرأفة مع المتهم..
237	☞ طبيعة الفعل الإجرامي.....
237	☞ وسيلة اقتراح الفعل الإجرامي.....
238	☞ المكان الذي يرتكب فيه الفعل الإجرامي.....

الصفحة	الموضوع
238	⊕ الوقت الذي يرتكب فيه الفعل الإجرامي
239	⊕ نتيجة الفعل الإجرامي
239	⊕ في التمييز بين أثر عناصر التشديد وعناصر التخفيف
243	الفصل الثاني : الضوابط الشخصية لاستعمال الرأفة مع المتهم
243	⊕ دوافع ارتكاب الجريمة
244	⊕ خلق المتهم
245	⊕ سلوك المتهم المعاصر واللاحق لارتكاب الفعل الإجرامي
246	⊕ ظروف حياة المتهم الشخصية والعائلية والاجتماعية
القسم الثاني	
نماذج من مذكرات الدفاع في القضايا الجنائية	
(تطبيقات على القسم الأول)	
248	
(257-249)	(المذكرة الأولى)
	<p>أولاً: موضوع المذكرة:</p> <p>دخول عقار في حيازة الغير (شركة) لمنع حيازته له بالقوة (المادة 369 من قانون العقوبات).</p> <p>ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة:</p> <p>(1) الدفع بأن الحيازة الفعلية كانت للمتهم قبل الواقعة، ومن ثم يدفع المتهم بانتفاء الجريمة المسندة إليه.</p> <p>- المقصود بالحيازة الفعلية التي يحميها القانونية.</p> <p>(2) عناصر النموذج القانوني لجريمة دخول عقار في حيازة الغير:</p> <p>(أ) أن يكون العقار في حيازة آخر (غير الجاني).</p>

الصفحة	الموضوع
	(ب) أن يدخل الجاني العقار بالقوة. (ج) أن يكون استعمال القوة ضد المجني عليه حائز العقار. (د) أن يكون استعمال القوة بقصد منع حيازة الحائز للعقار والاستيلاء على الحيازة. (3) أحكام محكمة النقض في خصوص كل عنصر من عناصر الجريمة.
(262-258)	(المذكرة الثانية)
	أولاً: موضوع المذكرة: سرقة بالمادتين 311، 318 من قانون العقوبات. ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة: [1] ماهية ركن الاختلاس في جريمة السرقة. [2] المدعي بالحق المدني كان يحوز جهاز "لاب توب" على سبيل الحيازة الناقصة، ولم يكن الجهاز مملوكاً له. [3] أن الشخص لا يمكن أن يختلس ماله. [5] أن الفصل في الادعاء بالسرقة يفترض أولاً الفصل في ملكية المال المدعى بسرقة، ويتم ذلك طبقاً لقواعد القانون المدني.
(271-263)	(المذكرة الثالثة)
	أولاً: موضوع المذكرة: حيازة وإحراز مادة مؤثرة عقلياً بقصد التعاطي والاتجار، وحيازة ذخيرة مما يستعمل في الأسلحة النارية بغير ترخيص.

الصفحة	الموضوع
	<p>ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة:</p> <p>[1] الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليه من أدلة وعدم صحة الاتهام المسند إلى المتهم .</p> <p>(أ) المتهم ليس في حالة من الحالات التي حددتها المواد من 34 إلى 40 من قانون الإجراءات الجنائية التي يجوز فيها لرجال الشرطة القبض على الأشخاص .</p> <p>(ب) عدم صدور أمر بتفتيش المتهم .</p> <p>(ج) أن الشرطي هو الذي خلق حالة التلبس .</p> <p>(د) عدم رضاء المتهم بالتفتيش .</p> <p>(هـ) مفهوم حالة التلبس العرضي .</p> <p>[2] استعمال منتهى الرأفة .</p>
(278-272)	<p>المذكرة الرابعة</p>
	<p>أولاً: موضوع المذكرة:</p> <p>قتل خطأ - عن طريق قيادة مركبة . (المادة 238 من قانون العقوبات).</p> <p>ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة:</p> <p>[1] في مجال طلب البراءة .</p> <p>(أ) انتفاء ركن الخطأ في جانب المتهم، الأدلة على انتفاء الخطأ .</p> <p>(ب) حدود أو نطاق الالتزام بالعناية والحيطه والحذر:</p> <p>1 - الخطأ أو الخطر المسموح به .</p> <p>2 - مبدأ الثقة في التزام الغير للعناية الواجبة .</p> <p>[2] في مجال طلب استعمال منتهى الرأفة مع المتهم .</p>

الصفحة	الموضوع
(286-279)	المذكرة الخامسة
	<p>أولاً: موضوع المذكرة:</p> <p>نصب واحتيال (المادة 336 من قانون العقوبات).</p> <p>ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة:</p> <p>1- حقيقة الواقعة كما هي ثابتة في الأوراق .</p> <p>2- انتفاء أركان جريمة النصب وطلب براءة المتهم من التهمة المسندة إليه .</p> <p>3- في مجال طلب نذب خبير لبحث الأوراق والمستندات المقدمة من المتهم .</p> <p>4- في مجال وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً لحين الفصل في الدعوى بحكم نهائي .</p>
(311-287)	المذكرة السادسة
	<p>أولاً: موضوع المذكرة:</p> <p>اشترك بطريقي المساعدة والاتفاق على ارتكاب جنائية الإضرار العمدي بالمال العام (المواد 40 ثانياً ، وثالثاً، 41، 116 مكرراً (ج) ، 119 من قانون العقوبات.</p> <p>ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة:</p> <p>[1] حقيقة واقعة الدعوى .</p> <p>[2] انتفاء أركان الجريمة في حق المتهم الأول وانتفاء أركان المساهمة الجنائية في حق المتهم الثاني وانتفاء دليل الإدانة .</p>

الصفحة	الموضوع
	<p>أولاً : انتفاء أركان الجريمة في حق المتهم الأول :</p> <p>(أ) انتفاء الركن الأساسي في هذه الجريمة وهو الضرر العمدي بأموال الجهة التي يعمل لديها المتهم الأول وكذلك انتفاء الركن الخاص بتحقيق منفعة شخصية من وراء الصفقة .</p> <p>(ب) انتفاء نية الإضرار بالمال العام وركن الضرر بالمال العام بوجه عام.</p> <p>(ج) انتفاء نية تحقيق الربح أو المنفعة لدى المتهم الأول ، وانتفاء تحقق الربح أو المنفعة في حقه .</p> <p>ثانياً : انتفاء أركان المساهمة الجنائية في حق المتهم الثاني :</p> <p>1 - شرح أحكام المادة 40 من قانون العقوبات.</p> <p>2 - أركان المساهمة الجنائية (الاشتراك) :</p> <p>(أ) الركن المادي للاشتراك (المساهمة الجنائية)</p> <p>(ب) الركن المعنوي للاشتراك (قصد الاشتراك) :</p> <p>1 - العلم بالجريمة .</p> <p>2 - الإرادة (إرادة ارتكاب الجريمة أي إرادة الاشتراك فيها).</p> <p>[3] هل سلوك المتهم الثاني تتحقق به أركان الاشتراك أو المساهمة الجنائية مع المتهم الأول .</p> <p>[4] انتفاء دليل الإدانة :</p> <p>لا يوجد في الأوراق أي دليل مباشر أو غير مباشر ولا حتى مجرد القرائن :</p> <p>(أ) ماهية القرائن ودورها في الإثبات الجنائي .</p> <p>(ب) الفرق بين القرائن والدلائل والإمارات في مجال الإثبات .</p>

الصفحة	الموضوع
	<p>(ج) الوضع في الدعوى الراهنة والموقف القانوني للمتهم .</p> <p>[5] أهم أصول الإثبات في المواد الجزائية "الأصل في المتهم البراءة":</p> <p>أولاً : ماهية هذا المبدأ.</p> <p>ثانياً: صدى ومفهوم مبدأ الأصل في المتهم البراءة في قضاء المحكمة الدستورية العليا.</p> <p>ثالثاً: آثار أو نتائج مبدأ "الأصل في المتهم البراءة".</p>
(318-312)	<p>المذكورة السابعة</p> <p>أولاً: موضوع المذكرة:</p> <p>خيانة أمانة (تبيد) بالمادة 341 من قانون العقوبات.</p> <p>ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة:</p> <p>لبيان أسانيد المتهم في طلب البراءة يجب تناول مسألتين:</p> <p>المسألة الأولى: حقيقة الواقعة محل هذه الدعوى:</p> <p>[1] إن الواقعة عبارة عن نزاع مدني بحت .</p> <p>[2] إن الواقعة يحكمها عقد إيجار سيارات المؤرخ في 2004/1/17م ومن ثم تحكمها أحكام القانون المدني، ويختص بنظرها القضاء المدني.</p> <p>المسألة الثانية: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص:</p> <p>[1] انتقاء أركان جريمة خيانة الأمانة أو أية جريمة أخرى:</p> <p>(أ) الركن المادي في خيانة الأمانة وفقاً للمستقر عليه في قضاء التمييز .</p>

الصفحة	الموضوع
	<p>(ب) الركن المعنوي في خيانة الأمانة في قضاء التمييز .</p> <p>[2] إن مخالفة المتهم لأحد بنود العقد لا تشكل جريمة خيانة الأمانة .</p> <p>[3] خلو الأوراق من ثمة دليل على نية إضافة السيارات إلى ملكه واختلاسها لنفسه إضراراً بالشركة المجني عليها .</p> <p>[4] مما تقدم يتبين خلو الأوراق مما يفيد توافر أركان جريمة خيانة الأمانة في حق المتهم مما يتعين معه وألحال كذلك القضاء ببراءته من التهمة المسندة إليه.</p>
(325-319)	<p>المذكرة الثامنة</p>
	<p>أولاً: موضوع المذكرة:</p> <p>شيك بدون رصيد.</p> <p>ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة:</p> <p>(1) أحكام سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة، ثلاث مسائل يثيرها موضوع سقوط الدعوى الجنائية وهي:</p> <p>أ - تحديد تاريخ وقوع جريمة إصدار شيك بدون رصيد.</p> <p>ب- إثبات واقعة تسلّم أو إصدار الشيك.</p> <p>ج - الأدلة على أن إصدار الشيك وتسليمه للمجني عليه كان في عام 1995م.</p> <p>(2) في سقوط الحق في الدعوى المدنية.</p>

الصفحة	الموضوع
(338-326)	المذكرة التاسعة
	<p>أولاً: موضوع المذكرة:</p> <p>خطأ مهني جسيم (إصابة خطأ) .</p> <p>ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة:</p> <p>[1] أحكام الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (المادتان 454، 455 إجراءات جنائية) .</p> <p>* شروط الحكم البات التي يجب توافرها في حالة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.</p> <p>* محل قوة الأمر المقضي في الحكم .</p> <p>[2] أنواع الأحكام بصفة عامة:</p> <p>* التمييز بين الحكم الفاصل في موضوع الدعوى والأحكام السابقة على الفصل فيه.</p> <p>* معيار الحكم الفاصل في موضوع الدعوى الجنائية.</p> <p>* أمثلة للأحكام السابقة على الفصل في الموضوع.</p> <p>[3] في مجال تحديد نوع الحكم الذي يحوز (قوة الأمر المقضي فيه) يجب التمييز بين أمرين:</p> <p>الأول: نوع الحكم المستفاد من (منطوقه) والمنطوق هو الذي يحوز الحجية.</p> <p>الثاني: كيفية تكوين (عقيدة) القاضي أو الأساس الذي بنى عليه (اقتناعه) وهذا لا علاقة له بموضوع الحجية.</p> <p>[4] مناقشة بعض الأفكار التي شابت الحكم المستأنف:</p> <p>* الخطأ في تحصيل الواقع.</p> <p>* الخطأ في فهم وتطبيق القانون.</p> <p>* الفساد في الاستتباط والتعسف في الاستدلال.</p>

الصفحة	الموضوع
(355-339)	المذكرة العاشرة
	أولاً: موضوع المذكرة:
	جناية تزوير عقد إيجار عرفي ثم تمّ توثيقه ، وهي تثير موضوع التكيف الجنائي للصورية أو بمعنى أصح هل تغيير الحقيقة في العقود بتراضي الطرفين تعتبر تزويراً معاقباً عليه جنائياً إذا كان بقصد الإضرار بالغير.
	ثانياً: الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة:
	(1) المبدأ العام الذي يحكم التجريم والعقاب "الأصل في الأشياء الإباحة".
	(2) مبدأ الاتساق وعدم التناقض بين شتى أفرع ومجالات النظام القانوني في الدولة.
	(3) التحديد القانوني لكل من: الجاني، المجني عليه، والمضروور من الجريمة، ومقومات الفعل المادي الذي يعتبر جريمة.
	(4) مقومات (تغيير الحقيقة) باعتباره الركن المادي في جريمة التزوير.
	(5) الصورية في التصرفات وتغيير الحقيقة المعاقب عليها جنائياً.
	(6) جوهر الصورية في القانون المدني (المادتين 244، 245 من القانون المدني).
	(7) من المبادئ الأصولية في (علم التفسير) أن (الخاص يقيد العام).
	ونرى أن نصوص وأحكام الصورية في القانون المدني نصوص وأحكام خاصة في مجال (تغيير الحقيقة المعاقب عليه)، وهي خاصة في مجالين:

الصفحة	الموضوع
	<p>المجال الأول : مجال تطبيق قواعد التجريم في التزوير .</p> <p>المجال الثاني: مجال تطبيق قواعد الإباحة في قانون العقوبات خاصة ما يتعلق باستعمال الحق (المادة 60 من قانون العقوبات).</p>
373-356	<p>المذكرة الحادية عشر</p> <p>أولاً : موضوع المذكرة :</p> <p>اختلاس مال عام ، المادة 113 من قانون العقوبات.</p> <p>ثانياً : الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة :</p> <p>(1) انتفاء الأركان القانونية لجريمة الاختلاس في حق المتهم وشيوع التهمة .</p> <p>(2) فكرة النموذج القانوني للجريمة ، مقتضيات وأساس فكرة النموذج القانوني للجريمة (مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات) .</p> <p>(3) النموذج القانوني لجريمة الاختلاس المسندة إلى المتهم .</p> <p>أ - ماهية الاختلاس .</p> <p>ب - الفعل المادي في الاختلاس (التصرف في المال) .</p> <p>ج - تحليل ركن الاختلاس .</p> <p>أولاً : الحيازة الناقصة .</p> <p>ثانياً : تغيير نية الحيازة من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة .</p> <p>ثالثاً : الحيازة الكاملة .</p> <p>(1) في تطبيق المبادئ القانونية السابقة على واقعة الدعوى .</p> <p>(أ) حقيقة الواقعة المسندة إلى المتهم كما هي واردة وثابتة في أوراق القضية .</p>

الصفحة	الموضوع
	<p>— جرد عهدة المتهم بالمخالفة للأصول القانونية المتبعة أو الواجبة .</p> <p>(ب) هل الواقعة المسندة إلى المتهم تشكل جريمة الاختلاس طبقاً للمفهوم القانوني السابق بيانه .</p> <p>(ج) شيوع التهمة المسندة إلى المتهم .</p> <p>(2) في مجال طلب براءة المتهم لانتفاء دليل الإدانة اليقيني في الأوراق.</p> <p>أ - أحكام محكمة النقض .</p> <p>ب - أحكام الشريعة الإسلامية .</p>
(374-384)	المذكرة الثانية عشر
	<p>أولاً : موضوع المذكرة :</p> <p>بطلان الاعتراف لوقوع إكراه مادي ومعنوي على المتهم .</p> <p>ثانياً : الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة :</p> <p>(1) ماهية حق الدفاع .</p> <p>(2) الأدلة الدستورية والقانونية والفقهية على بطلان الاعتراف :</p> <p>(3) أحكام القضاء في بطلان الاعتراف وليد الإكراه</p> <p>(4) الرأي السائد في الفقه بشأن بطلان الاعتراف .</p> <p>(5) الموقف في الفقه الإسلامي بالنسبة لإقرار المكره .</p>
(385-396)	المذكرة الثالثة عشر
	<p>أولاً : موضوع المذكرة : (بدفاع المدعي بالحق المدني)</p> <p>قتل خطأ وكان المتهم يقود سيارته بسرعة .</p>

الصفحة	الموضوع
	<p>ثانياً : الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة :</p> <p>[1] سمات واقعة الدعوى وما كشفت عنه من فساد أخلاقي وانحراف سلوكي من قبل بعض رجال الشرطة .</p> <p>[2] ماهية الخطأ غير العمدى ومعياره ، وإثبات الخطأ في سلوك المتهم :</p> <p>(أ) النصوص القانونية التي تحكم الموضوع نص المادة 238 من قانون العقوبات .</p> <p>(ب) الأحكام المستفادة من النص السابق فيما يتصل بواقعة الدعوى :</p> <p>1 - إن جوهر الخطأ هو إخلال الجاني بالتزام عام يفرضه الشارع .</p> <p>2 - المصادر التي تستمد منها التزامات الحيطة والحذر، مصدران .</p> <p>(جـ) إن الخطأ غير العمدى يتحدد وفقاً لمعيار موضوعي واقعي .</p> <p>[3] ماهية رابطة السببية وإثبات قيام الرابطة بين سلوك المتهم ووقاة المجني عليها .</p> <p>[4] خطأ الغير وأثره في المسؤولية الجزائية للمتهم .</p>
(413-397)	المذكرة الرابعة عشر
	<p>أولاً : موضوع المذكرة :</p> <p>قذف وسب عن طريق النشر بإحدى الصحف، طعن بالنقض من قبل المدعي بالحقوق المدنية.</p>

الصفحة	الموضوع
	ثانياً : الأفكار والمبادئ القانونية التي تضمنتها المذكرة :
	[1] واقعة الدعوى .
	[2] المفهوم القانوني للقذف .
	[3] الأسباب التي يؤسس عليها الطعن :
	(أ) توافر أركان جريمة القذف عن طرق النشر في حق المتهم، وذلك :
	1 - من حيث الإسناد بمفهومه القانوني.
	2 - من حيث توافر القصد الجنائي لدى المتهم.
	(ب) في مجال الحدود المشروعة لممارسة حرية الرأي وآداب التعبير .
	(ج) في مجال السمات الإجرامية العامة في أسلوب ومنهج عرض الخبر الذي نشرته الصحيفة.
	1 - التحريض . 2 - البغض . 3 - القذف.
	(د) إن سلطة الصحافة لا بد أنها تختلف عن سلطة القضاء.
	(هـ) دور الصحافة في مجال ما يثير تحديد المسئوليتين السياسية والجنائية.
	(و) إن ما كتبه المتهمون تتعد به المسئوليتين الجنائية والمدنية على السواء.
417	فهرس الكتاب.....

بسم الله وتوفيقه